PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Masry Al Youm**
DATE:	**24-January-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**550,000**
TITLE :	**Pharmacists' Syndicate support price increase for drugs to prevent bankruptcies**
PAGE:	**15**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Mena Ghaly – Hend Ibrahim**

«الصيادلة» تؤيد «رفع أسعار الأدوية» لتفادى الإفلاس

محافظ المنوفية يغلق مخزن دواء و٢٢ صيدلية بسبب المخالفات

كتب- مينا غالى، والمنوفية- هند إبراهيم:

أيدت نقابة الصيادلة قرار وزارة الصحة بتحريك أسعار الأدوية الأقل من ١٠ جنيهات، مشترطة أن يتم ذلك على شركات قطاع الأعمال فقط، بعدما أصبحت مهددة بالإفلاس، وذلك فى محاولة لإنقاذ صناعة الدواء فى مصر، وموضحة فى الوقت نفسه أنه لم يصلها أى معلومة بشأن القرار من الوزارة.

وقال الدكتور محيى عبيد، نقيب الصيادلة، إن النقابة لم يصلها حتى الآن أى معلومة من وزارة الصحة بشأن تحريك أسعار الأدوية الأقل من ١٠ جنيهات، مؤكدًا أنه يجب ألا تتخذ الوزارة أى قرار متعلق بالزيادات دون الرجوع إلى النقابة.

وأضاف «عبيد»، فى تصريحات لـ«المصرى اليوم»، أنه من المقرر أن تعقد النقابة اجتماعاً مع وزير الصحة فى وقت لاحق- مساء أمس- لمناقشة ما يتعلق بزيادة أسعار الأدوية، مشيراً إلى أنه من الممكن أن تكون الزيادات المقصودة متعلقة بالشركات الوطنية (شركات قطاع الأعمال)، التى أصبحت مهددة بالإفلاس.

وتابع نقيب الصيادلة: «إذا كانت الزيادة متعلقة بالشركات الخاصة التى تربح فى الأساس من أسعار الأدوية، فإن النقابة سترفضها رفضاً باتاً، لأن ما يهمنا هو الحفاظ على اقتصاديات المريض قبل أى شىء».

محيى عبيد

من جانبه، رحب الدكتور أحمد فاروق، الأمين العام لنقابة الصيادلة، بقرار الدكتور أحمد عماد الدين، وزير الصحة، بدراسة تحريك أسعار الأدوية الأقل من ١٠ جنيهات، مؤكدًا أن هذه الخطوة مهمة وحتمية لتعديل أسعار الأدوية من أجل ضمان استمرارية الشركات فى عملها حتى لا تتعرض للإفلاس.

وقال «فاروق» لـ«المصرى اليوم»: «نريد منظومة جديدة لتسعير الدواء المصرى، خاصة أن القرار التسعيرى الموجود حالياً، الذى يحمل رقم ٤٩٩ لسنة ٢٠١٢، هو قرار خاطئ ويؤثر بالسلب على صناعة الدواء، ولا يجب استمراره حتى الآن»، مؤكدًا أن كل أفراد المنظومة رافضين لهذا القرار وبالتالى يجب تعديله على الفور، فضلاً عن أن النقابة تضغط لتعديل هذا القرار أو إصدار قرار تسعيرى آخر.

هشام عبدالباسط

وشدد «فاروق» على أن القرار الموجود حالياً لا يحقق توزيعا بسعر عادل للدواء، ولا يحقق مصالح الشركات أو الصيادلة أو المواطنين، كما يحتم على الصيادلة رفع ١٠٪ من منتجات كل شركة فى حال ارتفاع سعر الدولار أكثر من ١٥٪، كما أنه لا يهتم برفع هامش ربح الصيدلى.

فى سياق متصل، أكد الدكتور حسام رفاعى، عضو الهيئة البرلمانية للصيادلة النواب، أن أسعار الأدوية يجب أن تتحرك لضمان استمرار صناعة الدواء المصرية وإنقاذ شركات قطاع الأعمال الوطنية، لأن هذه الشركات تتكبد خسائر ضخمة كل عام، فضلاً عن أن بدائلها تتوفر فى الشركات الخاصة بـ١٠ أضعاف ثمنها.

فى سياق متصل، أصدر الدكتور هشام عبدالباسط، محافظ المنوفية، قراراً بإغلاق إدارى لمخزن أدوية بمدينة قويسنا بعد مرور التفتيش الصيدلى بمديرية الصحة، حيث تبين ممارسة المخزن النشاط دون وجود المدير المسؤول، بالمخالفة لقانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥، إضافة إلى عدم صلاحية الثلاجة للاستعمال رغم وجود أدوية بداخلها، واستخدام مساحة جديدة للتخزين دون إضافتها برخصة المخزن.

كما وافق محافظ المنوفية على إغلاق إدارى لمدة شهر لـ٢٢ صيدلية بمركز ومدينة تلا، وذلك بعد مرور التفتيش الصيدلى بمديرية الصحة، حيث تبين ممارسة هذه الصيدليات عملها دون وجود المدير المسؤول بالمخالفة لقانون مزاولة مهنة الصيدلة.